

واقع التصحر في الجزائر وأثاره الاجتماعية و الاقتصادية

الدكتور /

وانل الزريعي

باحث مختص في أداره النظم البيئية

email :wael.elzerey@gmail.com

يعرف التصحر بأنه مجموعه من العوامل الطبيعية و البشرية التي تؤدي إلى تناقص إنتاجية التربة و النباتات في المناطق الجافة و شبه الجافة مما يؤدي في حالته القصوى إلى تحويل المحيط الطبيعي إلى صحراء جرداء.

و تعتبر المناطق الجافة و شبه الجافة أكثر مناطق العالم تضررا من هذه الظاهرة نظرا لهشاشته الوسط الطبيعي الذي يتميز بظروف مناخيه قاسيه من كميته محدودة و غير منتظمة لمياه الأمطار إلى درجات الحرارة التي تؤثر سلبا على التربة كما أن هذه المناطق تتميز برياح قاسيه تتسبب في إفقار التربة عن طريق التعرية الهوائية.

إذا تحدثنا تفصيلا عن أسباب هذه الظاهرة التي تشغل الرأي العام الدولي نظرا لأثارها الاجتماعية و الاقتصادية, فتبعاً لمؤتمر البيئة و التنمية المنعقد بـريو دي جانيرو عام 1992 تم تصنيف التصحر كمشكلة اقتصادية و إجتماعيه كبرى تخل بمفهوم التنمية المستدامة و تتسبب في انتشار الفقر , و تفاقم مشكله الأمن الغذائي و هجره الأفراد, بدراسة الظاهرة نجد أن العامل البشري هو العامل المحرك حيث يؤدي الاستغلال السيئ و الغير عقلاني للموارد الطبيعية, كقطع الأشجار و الزراعات الغير عقلانية و التي لا تحترم حاله التربة و هشاشة الوسط الطبيعي إلى تفاقم الظاهرة بالاضافه إلى الرعي الجائر كما هو الحال في المناطق السهبية في الجزائر .

عندما نتحدث عن واقع التصحر في بلد مثل الجزائر به 2 مليون كم مربع عبارة عن صحراء و 381740 كم مربع هي مناطق تقع اغلبها في المناطق الجافة و شبه الجافة نجدنا أمام واقع مظلم و مخيف فاغلب المناطق في الجنوب تعاني من ظاهره الترمل مما يهدد القرى و الواحات و البنية التحتية و المرافق الاقتصادية كالمطرق و خطوط السكك الحديدية .

إذا أشرنا إلى المناطق السهبية فإننا نتحدث عن 20 مليون هكتار تتعرض للاستغلال الغير عقلاني و خصوصا ظاهره الرعي الجائر و المتمثل في زيادة أعداد الماشية على مساحة ذات قدره محدودة على إطعام هذه الماشية فيؤدي ذلك إلى اختفاء عدد كبير من النباتات الرعوية (12 مليون راس من الماشية تعيش في المناطق السهبية) مما أدى إلى تناقص إنتاجيه هذه المناطق من 120 إلى 150 وحده علفيه عام 1978 إلى 60 وحده في الوقت الحالي

هذا بالإضافة إلى استصلاح الأراضي و إدخال الميكنة الغير مناسبة لطبيعة المنطقة لزراعة الحبوب و التي لا تتناسب مع هشاشة التربة في هذه المناطق, حيث تبلغ نسبة الفقد في التربة من 300000 إلى 350000 هكتار سنويا, و إذا أضفنا إلي هذه العوامل عامل يكتسب أهميه كبيرة و هو الزيادة السكانية حيث يبلغ معدل النمو السكاني في هذه المناطق 3.5 نجد أننا أمام مشكل ملح فتشير الخريطة المنجزة بواسطة المركز الوطني للاستشعار عن بعد إلى أن المناطق السهبية يمكن تقسيمها إلى 487.902 مناطق متصحرة , 5061.388 مناطق حساسة , 3.677.035 مناطق متوسطة الحساسية 2.215.035 مناطق شديدة الحساسية و 2.379.170 مناطق غير حساسة. إذا أخذنا على سبيل المثال ولاية البيض كإحدى الولايات الرعوية بالدرجة الأولى حيث تمثل المناطق الرعوية 86 % فان 80 % من هذه المراعي في حاله تدهور, تصنف الولاية تبعا لدراسات المركز الوطني للتقنيات الفضائية كمنطقه شديد الحساسية للتصحّر و تتضح آثار التصحر في انخفاض مناطق نبات الحلفاء و الذي يعتبر مكون أساسي من مكونات البيئة في المنطقة من 1.200.000 هكتار إلى 417000 بالإضافة لظاهرة الترميل حيث تتعرض طرق الولاية لهذه الظاهرة بشكل دائم فقد بلغت أعمال تهيئه هذه الطرق 61692 متر مكعب من الرمال, بلغت تكلفه إزالتها حوالي 10826946 دينار جزائري للعام 2000 كما أدت الظاهرة إلى خلل في التركيبة الاجتماعية التقليدية متبوعة بهجره السكان نحو المدينة التي لا تستطيع توفير فرص العمل مما يؤدي لتفاقم ظاهره البطالة.

إذا ا مشكله التصحر مشكله ذات أبعاد خطيرة على المدى البعيد حيث أن تدهور الأراضي يؤثر تأثيرا مباشرا على الإنتاج الزراعي والمراعي والغابات و بالتالي على الاقتصاد الوطني.

من الأسباب التي أدت إلى استمرارية العجز في الاكتفاء الذاتي استمرار التصحر و اتساعه, حيث يترتب عليه زيادة الأراضي المتصحرة الشيء الذي يصاحبه مضاعفات اقتصادية واجتماعية تؤثر في حياة الأسر التي تعتمد على هذه المناطق كمصدر للرزق.

إن مشكله التصحر مشكله معقده و ليست سهله الحل فهي تتطلب و عي كامل بأبعادها, و طبيعة التركيبه الاجتماعيه لسكان المناطق المتضررة و حيث يؤدي الجهل بالنظام الاجتماعي و الاقتصادي الرعوي إلى تفاقم المشكله و ليس حلها.